



الرقم : ٩
التاريخ : ١٤٠٤ / ١٢ / ٢٥ هـ
الموافق : ٢٠٢٣ / ١٢ / ٢٥ م

الاخ الشيخ / سلطان سعيد البركاني رئيس مجلس النواب
الأخوة / أعضاء هيئة رئاسة مجلس النواب
المحترم
المحترمون

تحية طيبة، وبعد.

مرفقاً لكم بهذا تقرير اللجنة الخاصة بتقصي الحقائق بشأن ما أثير عن بيع بعض القطاعات النفطية وعقد امتياز إنشاء ميناء قشن في محافظة المهرة .

تكرموا بالاطلاع واتخاذ إجراءاتكم لتوجيه الحكومة للعمل بتوصيات اللجنة الواردة في التقريرين المذكورين.

وتقبلوا خالص التحية والتقدير،،،

اخوكم/

صخر احمد الوجيه

رئيس اللجنة المكلفة بتقصي الحقائق

عضوا مجلس النواب



الجمهورية العربية الفلسطينية

مجلس النواب

لجنة تقصي الحقائق

تقرير لجنة تقصي الحقائق بشأن ما اثير حول بيع بعض القطاعات النفطية.

1 فبراير 2023م



المحترم

الاخ / سلطان البركاني رئيس مجلس النواب

المحترمون

الاخوة / اعضاء هيئة رئاسة مجلس النواب

تحية طيبة وبعد

بناء على قراركم بتاريخ 2023/1/15م بتشكيل لجنة تقصي الحقائق (حول ما اثير عن بيع بعض القطاعات النفطية) ومدى الالتزام بالمعايير الخاصة بالتخلي او البيع والتأكد من اهلية الشركات المباع لها قانوناً وقدرتها على الايفاء بالالتزامات القانونية وغيرها من الاستحقاقات المترتبة وكذلك التحقق من اتفاقية بيع الحجر الجيري في مديرية قشن بمحافظة المهرة

برئاسة الاستاذ/ صخر احمد الوجيه وعضوية كلا من :

- 1- الاستاذ/ زكريا سعيد الزكري
- 2- الدكتور/ محمد صالح علي
- 3- الاستاذ/ سالم منصور حيدرة
- 4- المهندس/ علي حسين العنسي
- 5- ابو بكر علي مثنى القاضي سكرتير اللجنة

وذلك للنزول الميداني واللقاء بالمعنيين في الوزارة لتقصي الحقيقة.

عقدت اللجنة البرلمانية اول اجتماعاتها يوم الاحد الموافق 2023/1/22م برئاسة الاستاذ/ صخر احمد الوجيه حيث اقرت اختيار الدكتور/ محمد صالح علي مقرراً للجنة وناقشت بشكل مسؤل وهادف خطة وتوجهات عملها واقرار برنامج عملها .

وقد اقرت توجيه رسالة الى الاخ /وزير النفط والمعادن بشأن موعد اللقاء باللجنة والمحدد صباح يوم الاثنين الموافق 2023/1/23م في ديوان الوزارة كما وجهت رسالة للاخ/وزير المالية بشأن موافاة اللجنة بإجمالي كمية النفط المصدر من القطاعات النفطية المنتجة وتم الرد عليها.

عقدت اللجنة البرلمانية الخاصة بتقصي الحقائق اجتماعها الاول مع الاخوة / وزارة النفط والمعادن في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الاثنين 2023/1/23م برئاسة الاستاذ/صخر احمد الوجيه رئيس اللجنة وحضر من جانب وزارة النفط والمعادن الاخوة:

م/خالد باحميش رئيس هيئة استكشاف وانتاج النفط



م/احمد عبدالله اليماني القائم بأعمال رئيس هيئة المساحة الجيولوجية

حسن الجنيد مدير مكتب وزير النفط

م/محمد علي يعقوب مدير ادارة التقييم والترويج

حيث تحدث الاخ/ رئيس اللجنة حول طبيعة ومهام اللجنة فيما يتعلق بالقضايا والمواضيع المكلفة بها في القطاع النفطي والمعدني راجيا ان تحصل اللجنة على المعلومة الصحيحة التي تخدم عملها طالبا منهم الاجابة على الاسئلة التي اعدتها اللجنة بهذا الخصوص وهي كما يلي:

اولا: تم التداول في الآونة الأخيرة انها بيعت حصص المقاولين في بعض القطاعات لمقاولين بالمخالفة لنصوص اتفاقات المشاركة في الانتاج . ما صحة هذه المعلومات؟

ثانياً: ما اجمالي الكميات المنتجة من النفط خلال عام ٢٠٢٢م؟ وما المتوقع انتاجه خلال عام 2023 م ؟

ثالثا - هل تم التعاقد مع اي شركة لاستخراج وتصدير الحجر الجيري في محافظة المهرة؟

رابعا: ماهي القطاعات النفطية المتوقفة عن الانتاج بسبب الظروف الراهنة بالبلاد؟ وماهي الاثار المترتبة على هذا التوقف من حيث كميات الانتاج؟

من جانبه رحب المهندس/ خالد باحميش رئيس هيئة استكشاف وانتاج النفط باللجنة مبديا استعداده الكامل للاجابة والرد على اسئلة اللجنة ، وكانت الردود كما يلي:

أولاً : ماورد في الاستفسار عن صحة ما اثير في الآونة الأخيرة عن بيع حصص المقاولين في القطاعات النفطية نود توضيح الآتي:-

إن وزارة النفط والمعادن ممثلة بهيئة استكشاف وإنتاج النفط تضع ضمن أولويات أعمالها عند دراسة الطلبات المقدمة من الشركات العاملة في القطاعات النفطية سواء بالتنازل عن حصصها لمقاول آخر أو نقل الملاك لحد شركاءها ضرورة تنفيذ نصوص وأحكام إتفاقية المشاركة في الإنتاج ، والتي تعد القانون الحاكم لكافة مصالح وحقوق والتزامات الوزارة والمقاول والتي جميعها نصت على " تحكم نصوص هذه الاتفاقية وحدها مصالح وحقوق والتزامات الحكومة ممثلة بالوزارة، وكذا مصالح وحقوق والتزامات المقاول بموجب هذه الاتفاقية، والتي لا يجوز تبديلها او تعديلها الا بالاتفاق المشترك بين اطراف هذه الاتفاقية خاضعاً للموافقة عليه طبقاً للإجراءات الدستورية في الجمهورية اليمنية " ولقد بذلت جهود كبيرة لإعادة النشاطات التشغيلية والتطويرية في القطاعات النفطية من خلال تشجيع الشركات الأجنبية للعودة للعمل في القطاعات النفطية ، ولقد تكلفت تلك الجهود بعودة الإنتاج من القطاعات (9 مالك الذي تقوم بتشغيله شركة كالفالي الكندية وقطاع-أس 2 الذي تقوم بتشغيله



شركة أو أم في النمساوية) إضافة الى عودة الإنتاج من القطاعات الذي تقوم بتشغيلها الشركات المحلية "بترومسيلة ، صافر الاستثمارات النفطية في القطاعات (14، 10، 53، 51، 18، 4، 5)، ونود الإشارة بأن وزارة النفط والمعادن ممثلة بهيئة استكشاف وإنتاج النفط كان رأيها واضحاً وصريحاً حول ما ورد في الأونة الأخيرة عن بيع حصص المقاولين في القطاعات النفطية والذي نوجزه بالآتي:

قطاع - اس 2 (العقلة):-

1- بتاريخ 20 مايو 2022 م تقدمت شركة أو أم في اكسبلوريشن اند برودوكشن جي ام بي اتش ببيع حصتها في قطاع اس 2 (العقلة) والقطاعات الإستكشافية المشاركة فيها (قطاع-3 جردان قطاع-70 عتق) لشركة سيبك وحينها تم التعامل الجاد مع الطلب المقدم من الشركة طبقاً للمادة (20) من إتفاقية المشاركة في الإنتاج التي حددت الضوابط والشروط القانونية الواردة بالتنازل لمُقاوّل آخر.

وعلى ضوء الوثائق المقدمة من الشركة تم تقييم شركة سيبك طبقاً لمعايير التقييم الفني والمالي التي حددها قرار مجلس الوزراء رقم (472) لسنة 2008 م وتعديلاته بالقرار رقم (52) لعام 2010 م وعلى ضوءها تم الرفع برفض شركة سيبك SEPC لأنها غير مؤهلة فنياً ومالياً.

2- بتاريخ 25 نوفمبر 2022 م تقدمت شركة أو أم في اكسبلوريشن اند برودوكشن جي ام بي اتش بتقديم نفس الطلب السابق لكن البيع لشركة أخرى إسمها شركة زينيث Zenith وحينها تم دراسة وثائق الشركة والرفع بعدم الموافقة على شركة زينيث لأنها لم تستوفي شروط التأهيل لتشغيل القطاع .

3- في تاريخ 2023/1/3 م تفاجئنا بإعلان شركة زينيث في موقعها الرسمي بأنها اشترت حصة شركة OMV في القطاعات (اس 2 و70، 3) وحينها تم نفي ما تم الإعلان عنه برسالة رسمية تم نشرها في جميع الصحف الرسمية وفي الموقع الرسمي لوزارة النفط والمعادن. إضافة إلى توجيه رسالة رسمية أخرى لشركة أو أم في تضمنت نتائج التقييم الفني والمالي لشركة زينيث.

قطاع اس (1 دامس)

فيما يتعلق بقطاع اس 1 لم يحدث فيه تنازل وانما عبارة عن نقل الملاك في إطار هيكل الشركة ، وبالتالي لا يوجد أي تغير في الحقوق والالتزامات التي على الشركة بموجب الاتفاقية . وعلى الرغم من ذلك فقد تم إستكمال إجراءات التقييم الفني والمالي طبقاً للإجراءات القانونية التي حددتها اتفاقية المشاركة في الإنتاج والقوانين واللوائح النافذة ومنها قرار مجلس الوزراء رقم (472) لسنة 2008 م وتعديلاته بالقرار رقم (52) لعام 2010 م، مع ضمان الحفاظ على كافة استحقاقات الدولة في القطاع



ونود الإشارة أن شركة أوكتافيا تابعة لشركة Young holding المالكة لقطاع (9 مالك) من خلال شركتها التابعة لها (شركة كالفاي)، وبالتالي فإنه من الطبيعي أن تكون شركة أوكتافيا مؤهلة فنياً ومالياً لأنها تندرج ضمن الوعاء المالك لشركة كالفاي المشغل للقطاع (9 مالك) والتي اثبتت نجاحها في إعادة تشغيل وتطوير قطاع (9مالك) في ظل ظروف استثنائية صعبة ، مما يؤكد على القدرة الفنية والمالية والتشغيلية التي تمتلكها الشركة والتي حققت الإنجازات التالية:-

✓ إعادة تشغيل قطاع 9 بعد توقف كامل دام لأكثر من خمسة أعوام نتيجة لظروف القوة القاهرة، وقامت بزيادة الإنتاج من 3500 برميل / اليوم عند عودة الإنتاج في عام 2019 م إلى أن وصل الإنتاج إلى أكثر من 6500 برميل / اليوم في نهاية عام 2021 م .وتأتي الزيادة في الإنتاج نتيجة للنشاطات الاستكشافية والتطويرية التي قامت بها شركة كالفاي في قطاع 9 منذ عودة الإنتاج .

✓ استكمال برامج أعمال صيانة الآبار والمنشآت & دعم الضغوط المكمية & تنفيذ دراسات فنية & إجراء دراسات مكمية .

✓ قامت بإنجاز مسوحات زلزالية ثلاثية الأبعاد بمساحة 269 كيلومتراً في القطاع على الرغم من المضايقات الشديدة التي واجهتها الشركة اثناء التنفيذ.

✓ قامت بتنفيذ برامج أعمال (استكشافية وتطويرية) للعام الحالي 2022 م شمل حفر 6 آبار استكشافية وتقييمية وتطويرية & تقييم مكامن صخور الأساس في حقل قرن قائمة & تنفيذ دراسات تقييمية & استكمال البنية التحتية برصف الطرقات وتنفيذ أعمال صيانات الآبار والمنشآت السطحية.

✓ العمل في ظل جائحة كورونا والبدء بأعمال المسح خلال تلك الفترة على الرغم من الانخفاض الكبير لأسعار النفط، وظلت الشركة مستمرة بتمويل عملياتها التشغيلية والتطويرية والعمل بأقل التكاليف وبكادر وظيفي متمكن إذا ما تم مقارنته بالشركات الأخرى في جميع التخصصات الفنية، وهو ما يدل على الكفاءة التشغيلية للشركة إضافة إلى ترشيد النفقات.

✓ استطاعت الشركة مواجهة المخاطر على كافة المستويات والعمل في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد وجلب أكبر شركات الخدمات النفطية مثل شركة Baker, Schlumberger Terraces and في الوقت الذي لم تتمكن العديد من الشركات العودة والعمل في الوقت الحالي.



✓ تعتبر شركة كالفالي الشركة الوحيدة التي قامت بحفر العديد من الابار خلال الأعوام 2021 م و 2022م وجميعها أظهرت نتائج ممتازة جداً ومازالت مستمرة بالحفر حتى كتابة هذا التقرير، على الرغم من الصعوبات الكبيرة التي تسببت بتوقف تصدير النفط وتوقف الإنتاج بالكامل في جميع القطاعات النفطية .

✓ أسهمت شركة كالفالي برفد خزانة الدولة من خلال كميات النفط المنتجة منذ استأنف الإنتاج في يونيو 2019 م، ولم يكن لهذا ان يتحقق الا من خلال الاستثمارات والبرامج التطويرية التي نفذتها الشركة وهذا ما يؤكد على القدرة الفنية والمالية للشركة الام (Young Holding) التي تدير الشركتين (كالفالي & أوكتافيا) . وامكانياتها على تمويل العمليات البترولية و الاعمال التشغيلية والتطويرية اللازمة لإعادة وزيادة الإنتاج من قطاع S1 .

✓ قدمت شركة أوكتافيا برنامج تطويري شمل كافة حقول قطاع -اس1 مع تقديم برامج أعمال وموازنات سنوية أكدت قدراتها الفنية والمالية.

✓ قامت شركة أوكتافيا بتنفيذ عدة نشاطات على رغم من عدم قبول الشركات الأجنبية العودة لتشغيل القطاعات النفطية ومن أهم النشاطات التي قامت بها مايلي:-

❖ تقديم برامج أعمال وموازنات خلال الفترة من (2019-2022م) واخرها موازنة العام الحالي 2023 م

❖ تعيين مدير عام ونائب للشركة.

❖ فتح مكتب للشركة في العاصمة المؤقتة عدن .

❖ الالتزام بتسليم كافة الإلتزامات المالية ومنها منح الوزارة، وقامت بإيداع رسوم الوزارة للعام 2021 م.

❖ تسليم النفقات الاجتماعية للسلطة المحلية من خلال التبرع بالمعدات الطبية لوباء كوفيد ١٩

❖ إعادة عدد كبير من الموظفين وتسوية مستحقاتهم.

❖ اجراء بعض الإصلاحات الأولية لاسقف وابواب الكرفانات



✓ لدى شركة أوكتافيا مشاريع استثمارية في العديد من دول العالم، وجميع فريقيها لديهم سجل حافل بالإنجازات (الفنية، الإدارية، المالية) والخطط التطويرية في قطاعات نفطية في المسيلة وشبوة ومن أهمها (قطاع 5 & قطاع 51 & قطاع 52 & قطاع 9 & قطاع 10 & قطاع 51 & قطاع 14)، بل وقد شاركوا بتنفيذ خطط تطويرية واكتشافات تغطية في المكامن (القشن الرملي، سراكربوني، البازلت الرملي، شقرة، كحلان، صخور الأساس) التي تتشابه مكامنها مع مكامن وخصائص قطاع S1 وقطاع 9.

✓ شركة أوكتافيا أستوفت الشروط الواجب توفرها للحصول على الموافقة لتشغيل القطاع - (S1 دمس) وتعتبر مؤهلة فنياً ومالياً للبدء بإستئناف الإنتاج وتنفيذ الخطط التطويرية طبقاً للشروط الواردة في معايير التقييم (الفني / المالي) الذي حددها قرار رئاسة الوزراء رقم 472 لسنة 2008 م وتعديلاته بالقرار رقم (52) لسنة 2010 م في جميع المواد من 11 إلى 15 إضافة إلى أنها شركة مشغلة تندرج ضمن الوعاء المالك لشركة كالفالي المشغل للقطاع 9 الذي شهد عمليات تطويرية و استكشافية و تعد الأكبر مقارنة بالشركات الحكومية (المحلية) المشغلة للقطاعات (4.53.51.10.14.18) والقطاعات الأخرى الذي تقوم بتشغيلها الشركات الأجنبية الحالية، وما تقدمه أيضاً من نفقات رأسمالية في النشاطات الإستكشافية والتطويرية والتشغيلية عبر شركة كالفالي في قطاع 9 يجعل موازنة الشركة قادرة على تشغيل وتطوير القطاع (S1 - داميس).



ثانياً : ما ورد حول تقديم إجمالي الكميات المنتجة خلال العام 2022 م والكميات المتوقعة إنتاجها خلال العام 2023 م.

1- الكميات المنتجة الفعلية خلال العام 2022 م تفصلها تبعاً لكل قطاع على النحو التالي:

م	القطاع	الشركة المشغلة	إجمالي النفط المنتج خلال العام 2022م
1	قطاع -أس 2 (العقلة)	أو أم في النمساوية	1,557,958
2	قطاع-9 (المالك)	كالفاي الكندية	1,330,477
3	قطاع-18 (صافر)	صافر (محلية)	تقوم الشركات المحلية بالإنتاج من تلك القطاعات دون إشراك هيئة استكشاف وإنتاج النفط بالإشراف والمتابعة على نتائج أعمالها . و ترفض تسليم تقارير إنتاج النفط وتعمل بدون رقابة حكومية . ولم تظهر نتائج إيجابية من العمليات التشغيلية التي تقوم بها بعد استلامها من المشغل الأجنبي
4	قطاع-4 (غرب عياد)	الاستثمارات النفطية (محلية)	
5	قطاع-14 (المسلية)	بترومسيلة (محلية)	
6	قطاع-53 (شرق سر)		
7	قطاع-51 (شرق الحجر)		
8	قطاع -10 (شرق شبوة)		
9	قطاع-32 (حواريم)		
10	قطاع-5 (جنة)		
11	قطاع-أس1 (دامس)	ما زالت متوقفة عن الإنتاج منذ مارس 2015م	سيبدأ استئناف الإنتاج خلال العام 2023م
12	قطاع-43 (ج حواريم)	ما زالت متوقفة عن الإنتاج منذ مارس 2015	



2- كميات إنتاج النفط المتوقعة خلال العام 2023م تفصلها تبعاً لكل قطاع على النحو التالي:

م	القطاع	الشركة المشغلة	إجمالي النفط المنتج خلال العام 2022م
1	قطاع -اس 2 (العقلة)	أو أم في النمساوية	2,007,500
2	قطاع-9 (المالك)	كالقالي الكندية	3,467,500
3	قطاع-اس 1 (دامس)	أوكتافيا البريطانية	810,000
4	قطاع-18 (صافر)	صافر (محلية)	الشركات المحلية ترفض تسليم البيانات القلية وتقارير إنتاج النفط المدخلة في حسابات التوقعات وتعمل بدون رقابة حكومية ، ولم تظهر نتائج إيجابية من العمليات التشغيلية التي تقوم بها بعد استلامها من المشغل الأجنبي بزيادة الإنتاج، وما يتم انتاجه من تلك القطاعات مغيبة عن الهيئة
5	قطاع-4 (غرب عياد)	الاستثمارات النفطية (محلية)	
6	قطاع-14 (المسلية)	بترومسيلة (محلية)	
7	قطاع-53 (شرق سر)		
8	قطاع-51 (شرق الحجر)		
9	قطاع -10 (شرق شبوة)		
10	قطاع-32 (حواريم)		
11	قطاع-5 (جنة)		
12	قطاع -43 (ج حواريم)	دي أن أو النروجية	مازالت متوقفة عن الإنتاج منذ مارس 2015م
13	قطاع -47 (جنوب هود)		كان مخطط دخوله في الإنتاج في عام 2015م وسبب الأوضاع الراهنة مازال متوقف عن الإنتاج وفي حالة دخوله الإنتاج سيكون معدل الإنتاج اليومي 5,000 برميل / اليوم



مع الأخذ بعين الاعتبار مايلي:-

✓ بيانات توقعات الإنتاج يتم احتسابها وفقاً للبيانات المدخلة في معادلات هندسية وبرامج نفطية ذات العلاقة بهندسة النفط، وتتمثل تلك البيانات بالخصائص المكمية وبيانات الإنتاج المحدثة، ويتم تحديثها ربع سنوي بناء على نتائج العمليات التشغيلية والخطط التطويرية.

✓ الكمية المتوقعة في قطاع - اس 2 بمعدل انتاج يومي 5,500 برميل / اليوم في حالة استمرار الإنتاج بدون توقف خلال العام 2023 م ، وقابل للزيادة الى معدل انتاج يومي من المتوقع أن يصل إلى 7,500 برميل / اليوم في حالة قامت الشركة بحفر الآبار التطويرية التي تأخرت بحفرها منذ العام 2013 م . ومنها ابار تقييمية وتطويرية وصيانة الآبار المتوقفة حالياً عن الإنتاج والتي يصل عددها إلى 30 بئراً

✓ الكمية المتوقعة من قطاع -9 بمعدل انتاج يومي 9,500 برميل / اليوم في حالة استمرار الإنتاج بدون توقف، وإعادة تصدير النفط، وتوفر الوضع الأمني المستقر الذي سيساعد الشركة على استكمال برنامج الحفر التطويري لعدد 12 بئراً خلال العام 2023 م ، وربط الآبار التي تم حفرها خلال الربع الرابع من العام 2022 م في الإنتاج والتي يصل عددها إلى 6 آبار تطويرية . حيث أن شركة كالفالي تعتبر الشركة الوحيدة التي تقدم خطط تطويرية سنوياً على الرغم من الصعوبات التي تواجهها في موقع القطاع بسبب (التقطعات ، الاحداث الأمنية ، وتوقف التصدير).

✓ الكميات المتوقعة من قطاع - اس 1 في حالة تم تسهيل مهمة شركة أوكتافيا بالبداة بصيانة المنشآت السطحية وصيانة آبار حقل النجبة كمرحلة أولية لإستئناف الإنتاج ، والبداة بالإنتاج التدريجي في بداية إبريل من العام الحالي 2023م بكميات إنتاج متوقع يصل إلى 1000 برميل/يوم خلال الأشهر (ابريل مايو، يونيو - يوليو) والتي على ضوءها ستبدأ الزيادة التدريجية بعد استكمال صيانة الآبار المخطط صيانتها الى ان يصل الإنتاج الى معدل 3,000 برميل / اليوم خلال شهر أغسطس 2023 م وخلال الأشهر (أكتوبر نوفمبر ديسمبر 2023 م) سيصل الإنتاج إلى 5,000 برميل / اليوم.

✓ لا زالت هيئة استكشاف وإنتاج النفط تواجه صعوبات كبيرة بعدم قبول الشركات الوطنية(المحلية) بتسليم التقارير الفنية وبرامج الأعمال والموازنات السنوية ، والتفاعل مع الهيئة لتسهيل مهمتها بالأشراف والرقابة أسوة بما كان معمول به قبل العام 2015 م ، وتود التوضيح أن الشركات المحلية (بترومسيلة ، صافر ، الإستثمارات النفطية) تعمل بدون رقابة حكومية في القطاعات التي تقوم بتشغيلها (14، 10، 53، 51، 32، 5، 18، 4)، وكل أعمالها لم



تظهر نتائج إيجابية من العمليات التشغيلية التي تقوم بها بعد استلامها من المشغل الأجنبي ،
ونوصي بوضع حلول عملية لإعادة الرقابة والإشراف على الشركات الوطنية تنفيذاً لمهام هيئة
استكشاف وإنتاج النفط وقرار إنشائها الذي خول لها الإشراف والرقابة على جميع الشركات
بدون استثناء

✓ قطاع-47 الذي تقوم بتشغيله شركة دي أن أو النروجية في حالة استأنفت الشركة إعادة تشغيلية
سيحقق إنتاج يومي متوقع يصل إلى 5,000 برميل / اليوم.

كما عقدت اللجنة اجتماعها الثاني في مقر هيئة استكشاف وإنتاج النفط صباح يوم الأربعاء
الموافق 2023/1/25م بحضور المهندس/ خالد احمد مبارك باحميش رئيس الهيئة .

حيث سلمت اللجنة البرلمانية للاخ /رئيس الهيئة الاسئلة التالية:-

س ١ ماهي المصوغات المنطقية التي جعلت الهيئة تعتبر الشركات الوطنية غير كفؤه
في ادارة القطاعات التي ترغب الشركات التنازل عنها ؟

س ٢ ماهي الالتزامات الفنية والمالية المتأخرة على شركه omv في قطاع S2؟

س ٣ ورد في تقريركم ذكر العديد من الاختلالات التي صاحبت عمل شركة OMV فما
دور الهيئة في متابعة الشركة لتصحيح هذه الاختلالات اولاً بأول ؟

س ٤ هل تم التنازل لشركة اكتافيا بموجب المادة 20 من الاتفاقية ؟

س ٥ متى بداءت شركة اكتافيا في تشغيل قطاع S1؟ ومتى وافقت وزاره النفط على بدء
التشغيل ؟

وقد رد رئيس الهيئة على اسئلة اللجنة بالتالي:

اولاً: ما ورد حول المصوغات المنطقية التي جعلت الهيئة تعتبر الشركات الوطنية (المحلية) غير
كفؤه في إدارة القطاعات التي ترغب الشركات الأجنبية التنازل عنها نود توضيح الاتي:

انطلاقاً من المبادئ الأساسية المعمول بها في الصناعة النفطية في إدارة وتشغيل واستكشاف
وتطوير القطاعات النفطية والتي تتطلب قدرات مالية عالية جداً وتقنيات وتكنولوجيا حديثة
تتواءم مع ما هو موجود مع الشركات الأجنبية المتخصصة في مجال الاستكشاف والإنتاج



والتطوير، وبناء على النتائج العملية للتجربة التي خضناها سابقاً بتسليم القطاعات الإنتاجية التي انتهت اتفاقيات المشاركة في الإنتاج فيها للشركات الوطنية (المحلية) نوجز لكم الآتي:

في بداية العام 2005 بدأت اول اجراءات استلام القطاعات الإنتاجية من المشغل الأجنبي وتسليمها لشركات وطنية ، وكان حينها قطاع 18 (صافر) أول قطاع إنتاجي تم استلامه من المشغل الأجنبي (شركة هنت) وتسليمه لشركة صافر بتاريخ 15 نوفمبر 2005م، وتلى ذلك استلام قطاع 14 (المسيلة) من المشغل الأجنبي (نكسن الكندية) وتم تسليمه لشركة المسيلة (بترومسيلة) في نوفمبر 2011م ، وخلال العام 2015م استلمت شركة بترومسيلة ايضاً القطاعات (قطاع 10 شرق شبوه الذي كانت تقوم بتشغيله شركة نوتال الفرنسية & قطاع 51 شرق الحجر الذي كانت تقوم بتشغيله شركة نكسن الكندية قطاع 53 شرق سر الذي كانت تقوم بتشغيله شركة دووف البريطانية) ، ومنذ العام 2016م بدأت شركة بترومسيلة بالإنتاج من حقل صلصة فقط في قطاع -32 (حواريم) و منذ العام 2020م وحتى العام المالي 2022م بدأت اجراءات تسلم قطاع 5- (جنه) لشركة بترومسيلة، وفيما يتعلق بشركة الاستثمارات النفطية فهي تقوم بتشغيل قطاع- 4 (غرب عياد) ، إضافة إلى الإشراف على قطاع 5- (جنه) بعد تسليمه لشركة بترومسيلة ، وبذلك أصبح عدد القطاعات الإنتاجية الذي مع الشركات الوطنية (٨) قطاعات إنتاجية (جميعها مع شركة بترومسيلة ما عدا قطاع - 18 مع شركة صافر و قطاع 4 مع شركة الإستثمارات النفطية.

ونود الإشارة إلى أنه خلال فترة استلام القطاعات الإنتاجية من المشغل الاجنبي تأسست شركة صافر لعمليات الاستكشاف والإنتاج بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 330 لعام 2005م وشركة المسيلة لاستكشاف وإنتاج البترول (بترومسيلة) بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (244) لعام 2011م على أن تكون تلك الشركات شركات فرعية تابعة للشركة الوطنية للبترول (تحت التأسيس) وتخضع لرقابة وإشراف وزارة النفط والمعادن ممثلة بجناحها الفني (هيئة استكشاف وإنتاج النفط) ولكن شركة بترومسيلة ظلت تعمل بدون رقابة حكومية ، حتى يومنا هذا، الجدير بالذكر أن الشركات الأجنبية (هنت الأمريكية في قطاع 18 & نكسن الكندية في قطاعات المسيلة) كانت لاتزال ترغب بالبقاء بالعمل، وحينها قدمنا طلب تمديد اتفاقية المشاركة في الإنتاج وتقديم تسهيلات للدولة باستكمال تطوير ما تبقى من المساحات التي لم يستكمل تطويرها بسبب انتهاء فترة اتفاقية المشاركة في الإنتاج ، حيث أن فترة الاتفاقية كانت غير كافية لاستكمال تطوير جميع مساحات القطاعات النفطية ، وكان حينها الهدف العام من عدم التمديد لتلك الشركات هو أن تقوم الشركات الوطنية (المحلية) باستكمال تطوير كافة مساحات القطاعات من عائدات النفط الذي سيؤول للدولة بالكامل، والاستفادة من الخطط التطويرية التي كانت تقوم



بها الشركات الأجنبية ، وأن الشركات الوطنية ستؤدي دورها في المحافظة على أدائية الآبار المنتجة، وحينها للأسف لم يؤخذ بعين الاعتبار المخاطر المتوقعة التي ستأتي مستقبلاً من تسليم القطاعات النفطية إلى شركات وطنية ليس لديها القدرات التقنية والإمكانات المالية والتي ظهرت آثارها حالياً بعدم قدرتها للحفاظ على أدائية الآبار التي حفرتها الشركات الأجنبية سابقاً، وعجزها الكامل عن استكمال تطوير المساحات المتبقية من حقول القطاعات.

ومند خروج المشغل الأجنبي تم ملاحظة الآتي:-

- (1) عدم وجود نتائج ملموسة سواء بزيادة الإنتاج أو الحفاظ على الكميات المنتجة كما كانت عليها قبل استلام القطاعات من المشغل الأجنبي، ومازال الانخفاض مستمر حتى يومنا .
- (2) لم نلمس أية إصلاحات جديدة داخل مواقع القطاعات من قيمة إيرادات النفط المنتج بعد استلام القطاعات من المشغل الأجنبي.
- (3) ظلت المساحات المتبقية بين حقول القطاعات التي تقوم بتشغيلها الشركات الوطنية بدون تطوير بعد استلامها من المشغل الأجنبي، والذي كان يجب على الشركات الوطنية تطوير تلك المساحات بعد استلامها من المشغل الأجنبي قبل البحث عن قطاعات إنتاجية أخرى . في الوقت الذي فيه الدولة بأمر الحاجة لمن يحافظ على أدائية الآبار التي حفرتها سابقاً التي كلفت الدولة ملايين الدولارات . وتطوير كافة المساحات المتبقية كما هو موضح بالخرائط المرفقة. وكل ذلك لن يأتي إلا ببقاء الشركات الأجنبية كونها تمتلك قدرات مالية لتطوير القطاعات النفطية لغرض تخفيف العبء المالي على الدولة لتغطية النفقات الرأسمالية التي تطلبها الشركات الوطنية من الدولة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة الذي يمر بها الوطن . وللتوضيح نود الإفادة بأن النتائج الفعلية أكدت بأن الشركات الوطنية منذ استلمت التشغيل بعد المشغل الأجنبي لم تقوم بتطوير المساحات بين الحقول .

- (1-3) لم تقوم شركة بترومسيلة بتطوير المساحات المتبقية من حقول القطاعات التي استلمتها من المشغل الأجنبي. وتركز أهدافها حول البحث عن قطاعات إنتاجية جاهزة لغرض إنتاج النفط بدون تطوير. ومن الملاحظ أنه لا يزال يوجد مساحات تحتاج إلى تطوير بين الحقول، والحقول المنتجة الحالية أيضاً لا تزال تحتاج إلى تقنيات حديثة باستخدام وسائل الإنتاج المدعم وإستخدام الطرق الثلاثية بالإنتاج، ومن الملاحظ أن شركة بترومسيلة تعتبر الشركة الوطنية الوحيدة التي اخذت 6 قطاعات إنتاجية مقارنة بالشركات الوطنية الأخرى. على الرغم من عدم وجود نتائج ملموسة بتطويرها أو وجود زيادة في الإنتاج .



(2-3) لم تقوم شركة صافر بتطوير المساحات المتبقية من حقول القطاعات التي استلمتها من المشغل الأجنبي (شركة هنت)

(4) إغلاق العديد من الآبار بسبب عدم القدرة المالية لصيانتها.

(5) توقفت الخطط التطويرية من حفر آبار (تقييمية ، تحديدية، استكشافية) . وما تم حفره من آبار استكشافية وتطويرية كانت نتائجها فاشلة.

(6) لم نجد تحسن ملحوظ في الاقتصاد الوطني للدولة يتواءم مع الهدف الذي تم من أجله تسليم القطاعات للشركات الوطنية بل على العكس من ذلك تسبب تسليم القطاعات النفطية للشركات الوطنية بعدم قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها بتغطية النفقات الرأسمالية بالتطوير، إضافة إلى ارتفاع قيمة العملة الأجنبية مقابل الريال اليمني، وبالمقارنة بين الشركات الوطنية والأجنبية نجد أن كميات النفط المنتج خلال فترة المشغل الأجنبي كانت مستقرة مع وجود خطط تطويرية ناجحة ، مع العلم أن الدولة النامية في بداية مراحلها في القطاع النفطي يجب عليها تشجيع الاستثمار بجذب الشركات العالمية للاستفادة من خبراتها الفنية في تشغيل القطاعات النفطية وقدراتها المالية لاستكمال مراحل التطوير .

(7) عدم قدرة الشركات الوطنية على تغطية الاحتياجات الضرورية لوضع حلول لزيادة الماء وتحرير الغاز المصاحب للنفط وصيانة المنشآت السطحية والآبار، إضافة إلى زيادة النفقات التشغيلية التي تصل إلى ما يقارب 250 مليون دولار أمريكي للقطاع الواحد والتي تصرف في بند الرواتب والنفقات العامة والإدارية، مع عدم القدرة على الوفاء بالتزامات الرأسمالية لتغطية الأعمال الاستكشافية والتطويرية والتي ستصل إلى أضعاف الموازنات التشغيلية..

(8) مسار العمليات التشغيلية في القطاعات الإنتاجية بعد استلامها من المشغل الأجنبي اتسمت بالتذبذب منذ خرجت شركة نكسن من القطاعات (14 ، 51) وشركة توتال من قطاع - 10 وشركة دووف من قطاع 53 وشركة هنت من قطاع-5 والإنتاج من بئر صلصلة في قطاع - 32 قبل استكمال الإجراءات القانونية باستلام القطاع، وايضاً ما يحدث حالياً من هبوط. في الإنتاج في قطاعات (قطاع - 18 قطاع - 4) وكان الأخرى بأن يتم مراعاة الجوانب الاقتصادية للدولة التي لا تزال في بداية الانفتاح للسوق العالمية لجذب الاستثمار الأجنبي من الشركات العالمية في تطوير القطاعات الإنتاجية المكتشفة التي لا زالت تشكل نسبة صغيرة جداً (11%) من إجمالي 105 قطاع في الجمهورية.



9) عدم وجود شفافية للأعمال الذي تقوم بتنفيذها الشركات الوطنية. حيث أن جميع برامج أعمالها وموازنتها السنوية غير منظور فيها ، ومازالت المعلومات الفنية والمالية محجوبة عن الوزارة والهيئة العامة لاستكشاف وإنتاج النفط حتى الآن.

10) بالنظر إلى النواحي الاقتصادية والتجارية لتسليم القطاعات النفطية للشركات الوطنية، ومن خلال تقييمنا للتجارب السابقة فإنه يجب البحث عن حلول تساعد على بقاء كافة اتفاقيات المشاركة في الإنتاج، وذلك لما من شأنه أن تساهم في تنفيذ البرامج الاستكشافية والتطويرية بموجب اتفاقيات المشاركة في الإنتاج، حيث أن الدولة بحاجة ماسة إلى تكريس كل الجهود لإعادة الشركات العالمية التي تمتلك القدرات الفنية والإمكانات المالية، خاصة وأن اليمن قد حققت أعلى مستويات في الإنتاج والتي وصلت إلى 450 ألف برميل / اليوم خلال فترة بناء الشركات الأجنبية التي استثمرت في الأعمال الاستكشافية والتطويرية خلال فترة بقاءها في اليمن واتضح بعد تسليم القطاعات الإنتاجية للشركات الوطنية انخفاض الإنتاج إلى أدنى مستوياته لعدم استكمال الخطوات التطويرية في ظل عدم إمكانية الشركات الوطنية على توفير نفقات استثمارية التنمية وتطوير القطاعات مما شكل تحدياً كبيراً أمام الحكومة ممثلة بوزارة النفط والمعادن ، وكما اشرنا سابقاً فإن ذلك يتطلب حلول لجميع القضايا العالقة مع الشركات المشغلة لغرض تسهيل أعمالها في ظل الظروف الصعبة التي تسببت بخروج وانسحاب العديد من الشركات الأجنبية.

11) في حالة تم إلغاء اتفاقية المشاركة في الإنتاج في القطاعات التي لازالت الشركات الأجنبية متمسكة بها فإن ذلك سيؤثر على الاستثمار في اليمن بشكل خاص وستعد تلك الإجراءات بمثابة مصادرة لحقوق الشركات الأجنبية العاملة بالقطاع النفطي، وذلك لأن اللجوء إلى التحكيم والقضاء سيضر بسمعة القطاع النفطي في اليمن وسيؤثر سلباً على بيئة الاستثمار في اليمن. وأنه يتعين على الحكومة اليمنية إيجاد بيئة آمنة ومشجعة للاستثمار. حيث أننا ما زلنا بحاجة إلى رؤوس أموال واستثمارات أجنبية كبيرة لتطوير القطاعات سواء الإنتاجية أو الاستكشافية والاستفادة من الخبرات الفنية والتكنولوجيا الحديثة في المجال النفطي والتي لا تزال غير متوفرة لدى الشركات الوطنية، لأن اليمن لازالت في بداية مراحلها في مجال النفط .

12) إن الشركات الوطنية الحالية في اليمن قرار إنشائها لا يخولها بتشغيل أكثر من القطاع الذي انشأت من أجله ، كونها لا تزال شركات عامة ، فمثلاً ، شركة بترومسيلا تم إنشائها بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 244 لعام 2011م كشركة عامة وذلك لإدارة وتشغيل قطاع - 14 فقط ، حيث أنه لا يوجد لديها نظام أساسي للشركة والذي من المفترض أن يحدد وينظم



الية عمل الشركة ونطاق اختصاصاتها ، وبالتالي فإن عدم استكمال إجراءات إنشاء الشركة ووجود كيان قانوني صحيح بموجب القوانين اليمنية المنظمة لإنشاء الشركات قد يضعف موقف الدولة في أي تحكيم دولي قد تكون شركة بترومسيلة طرفاً فيه، وهذا سينعكس سلباً على كافة امتدادات شركة بترومسيلة . حيث ان تسليم شركة بترومسيلة لقطاعات أخرى في الوقت الراهن قد يؤثر العديد من التساؤلات حول الموقف القانوني للشركة وبعد مخالف لقرار انشاءها والذي حدد انه تم انشاء الشركة لإدارة قطاع 14 فقط.

(13) عدم اكتمال الهيكل الإداري للشركات الوطنية بموجب المادة 90 من القانون رقم (35) لسنة 1991م وتعديلاته بشأن الهيئات والمؤسسات والشركات العامة والذي حدد أن يتولى إدارة الشركات العامة . " مجلس إدارة يكون من عدد فردي من أعضاء لا يزيد عددهم عن 7 أعضاء ، وإذا زاد رأسمال الشركة عن 30 مليون جاز أن يبلغ عدد أعضاء مجلس الإدارة إحدى عشر عضواً على أن يبين نظام الشركة كيفية تشكيل المجلس ومدة العضوية وكيفية انتهاءها ، إلا انه وللأسف فإن هذا لم يطبق على الشركات الوطنية ، حيث الشركات الوطنية ومن أهمها شركة بترومسيلة التي أخذت 6 قطاعات إنتاجية لا تزال تدار من قبل مدير تنفيذي واحد فقط .

(14) لم تسعى الشركات الوطنية الى طلب الحصول على أي من القطاعات الاستكشافية كما تقوم به الشركات الوطنية في الدول الأخرى مثل شركة بتروناس . أرامكو. أدنوك الخ، حيث أن هذه القطاعات تتطلب استثمارات كبيرة وخبرات فنية عالية وهي غير متوفرة في الشركات الوطنية.

(15) القطاع النفطي في اليمن لم يستغل بعد ولا يزال قطاع واعد بالفرص وان التأثير على بيئة الاستثمار من خلال مصادرة الاتفاقيات التي لازالت سارية المفعول سيكون له انعكاسات سلبية على كافة المستويات (الاقتصادية ، المالية ، الفنية) القطاع النفطي في الجمهورية اليمنية .

(16) عدم تقديم الشركات الوطنية لأي قيمة مضافة أو زيادة في الإنتاج أو أية مساهمة تذكر في استكشافات جديدة في القطاعات التي استلمتها، حيث أنها قامت باستلام قطاعات منتجة واستنفذت المخزون النفطي المكتشف من هذه القطاعات. دون حتى تنفيذ برامج تطويرية للمحافظة على الإنتاج، والذي أكدته تدني مستويات الإنتاج الى ادنى مستوياته.

(17) عدم التزام الشركات الوطنية بتسليم تقارير الأداء الفني والمالي وبيانات الإنتاج للهيئة وعدم إطلاع الهيئة على برامج الأعمال التي تقوم بها ومنها أعمال الحفر وبرامج أعمال الصيانات



وغيرها إن وجدت يؤثر على قدرة الهيئة في ممارسة مهامها وعلى وجه التحديد ما جاء في الفقرتي (6.1) من مهام الهيئة في قرار الإنشاء والتي تنص على:

الفقرة (1) - الاشراف والرقابة الحقلية والفنية المباشرة على اعمال الشركات العاملة في مجال استكشاف وإنتاج النفط الفقرة

الفقرة (6) - جمع وتصنيف وتخزين وتحليل البيانات والمعلومات الكمية والنوعية المتعلقة بعمليات استكشاف وإنتاج النفط وتقديم التقارير التفصيلية والخلاصة الإحصائية المنتظمة بشأنها إلى الوزير طبقاً لنظام المعلومات المقرر من الوزارة .

وعلى ضوء ما ورد اعلاه فإن الاستثمار بالمجال النفطي ليس كباقي مجالات الاستثمارات الأخرى إذ يتطلب الخوض في عمليات البحث والاستكشاف والتنقيب والتطوير والصيانات المستمرة ، وهذا بدوره يحتاج إلى الكثير من التقنيات الحديثة في مجال الصناعة النفطية إلى جانب رأس مال كبير . وان مثل تلك الإمكانيات لا تمتلكها إلا شركات لديها تجارب في الميدان النفطي ، ولديها إمكانيات مالية وتقنيات حديثة ، ونوصي بتشجيع الاستثمار في مجال النفط والغاز من خلال دعوة شركات أجنبية تمتلك تلك القدرات لتطوير الحقول المتقدمة واستثمار المساحات التي لم تأخذ حقها بالتطوير في القطاعات التي تقوم بتشغيلها الشركات الوطنية (المحلية) . مع أهمية تشجيع الشركات الأجنبية للعودة لاستئناف التشغيل في القطاعات الإنتاجية الأخرى.

ثانياً - ما ورد حول طلب الالتزامات الفنية والمالية المتأخرة على شركة (أو أم في) في قطاع اس 2 نود توضيح الاتي :-

نود الإشارة بأن الوزارة والهيئة تؤدي دورها مع الشركة بمتابعة كافة الالتزامات المتأخرة وسوف تلتزم الشركة بتنفيذ توصيات الجانب الحكومي ممثلة بالوزارة والهيئة، حيث مطالبة الشركات ببرامج الأعمال المتأخرة تأتي من منطلق الإجراءات المتعارف عليها بالإشراف والرقابة. لغرض متابعة استكمال الأعمال التطويرية المزمدة وفقا لبرامج الأعمال المقدمة من الشركات في برامج الأعمال والموازنات السنوية.

ثالثاً : ما ورد حول دور الهيئة في متابعة شركة (أو ام في) لتصحيح الاختلالات فنود التوضيح الاتي :-

أن برامج الأعمال التطويرية التي تقوم بتنفيذها الشركات المشغلة تبدأ بطلب تقديم طلب موافقة من الجانب الحكومي ممثلة بالوزارة والهيئة وتنتهي بالتنفيذ وقد يصاحب فترة التنفيذ



وجود توقفات إما لأسباب الظروف الراهنة الذي يمر بها الوطن او بتأخر الشركة عن توفير معدات الأعمال، وفي حالة تأخرت الشركة بتنفيذ أعمالها بدون وجود أسباب قانونية وفقاً للمادة (22) من اتفاقية المشاركة في الإنتاج (القوة القاهرة) فإن نفقات الأعمال التي تأخرت بتنفيذها تعتبر نفقات غير مستردة تتحملها الشركة بالكامل، وبالتالي فإن أي إخلالات قد تحدث تظل المسؤولية باقية على الشركة في ظل بقاء اتفاقية المشاركة سارية المفعول ، وكل من الوزارة والهيئة أدت دورها بشكل كامل في متابعة الشركة بالتنفيذ، ولازلنا نجد تجاوب وتفاعل من الشركة بقبولها باستكمال أعمالها في حالة توفرت الظروف الملائمة للتنفيذ.

رابعاً: ما ورد في استفساراتكم حول مدى مطابقة التنازل لشركة أوكتافيا للمادة (20) من الاتفاقية نود التوضيح الآتي :-

كما أوضحنا سابقاً بالتقارير المسلمة لكم عن شركة أوكتافيا بأن الوضع الراهن لشركة أوكتافيا في قطاع S-1 لا يعتبر تنازل وإنما نقل ملاك فقط بين المشغل السابق شركة أوكسيدنتال والمشغل الحالي شركة أوكتافيا مع الاحتفاظ بالكيان الأصلي ، ولا يختلف عن ما حدث سابقاً في نفس القطاع عندما نقلت ملكية القطاع من شركة ترانس جلوب إلى شركة فينتج ومن شركة فينتج إلى شركة أوكسيدنتال .

وعلى ضوء ذلك فإن تلك الإجراءات مطابقة للمادة (20) من اتفاقية المشاركة في الإنتاج ، كون عمليات نقل الحصص في قطاع S-1 (دامس) منذ توقيع اتفاقية المشاركة في الإنتاج في ديسمبر 1997م تستند إلى مبررات مدعومة بوثائق نقل وحالات مشابهة في نفس القطاع S-1، وبالتالي فإن عملية النقل التي تمت في قطاع S-1 لم تؤدي إلى تغيير الكيان القانوني، حيث ان الحقوق والالتزامات لم يتم نقلها إلى كيان مختلف، وبناء على ذلك فإن عقود الشركة التي تم بيع أسهمها لطرف آخر لازالت سارية بالكامل، وأن الكيان المشغل لقطاع S-1 لم يتغير منذ تأسيس شركة Vintage Petroleum Yemen inc في 3 فبراير 1998م إلى وقتنا الراهن، وإنما تم تغيير اسم الشركة فقط عن طريق ال Change of Control ، وعلى ضوء ذلك فإن إجراءات انتقال الحصص تمت وفقاً لاتفاقية المشاركة في الإنتاج ، وبالتالي فإن المشغل الحالي لقطاع S-1 هو شركة Octavian Energy (Block S-1) - Inc ، وهو المفاوض المعني بالالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية بوصفه مقاولاً فيما يتعلق باستكشاف النفط الخام وتنميته وإنتاجه ونقله وتخزينه في منطقة. الاتفاقية بموجب وثائق نقل الملكية وحيثيات اتفاقية المشاركة في الإنتاج، وعلى الرغم من ذلك فقد قامت الوزارة ممثلة بهيئة استكشاف وإنتاج النفط بالتقييم الفني والمالي لشركة أوكتافيا واتضح بأنها مؤهلة فنيا وماليا .



خامساً : ما ورد في استفساراتكم حول شركة أوكتافيا في قطاع S-1 ومتى وافقت الوزارة على بدء التشغيل نود توضيح الآتي:

كما أوضحنا بالتقارير المسلمة لكم بالاستفسارات السابقة بأن شركة أوكتافيا استكملت إجراءاتها عندما اشترت حصة شركة أكسيدنتال في عام 2018م عبر الشركة الأم (شركة يونج هولدنغ) التي تندرج ضمن الوعاء المالك لشركة كالفالي المشغل لقطاع - ٩ ولقد بدأت بإجراءات تسليم برامج الأعمال والموازنات منذ العام 2019م إلى العام الحالي 2023م. ونفذت أعمال صيانة في القطاع وساهمت بمشاريع مجتمعية في موقع القطاع وإعادة الموظفين العاملين في الشركة ، ويوجد لديها فريق (فني / إداري) متكامل في مكتبها الرئيسي في لندن والقاهرة ، وقدمت خطط طموحة في صيانة جميع مرافق المنشآت وجميع الآبار خلال الربع الأول من العام الحالي 2023م وزيادة كميات الإنتاج .

استنتاجات اللجنة

أولاً: تم تسليم قطاع S1 لشركة أوكتافيا بموافقة هيئة استكشاف وإنتاج النفط وكذا موافقة وزير النفط وفقاً للمادة (20) من اتفاقية المشاركة في الإنتاج.

ثانياً: ما يتعلق بقطاع S2 فإنه تقدم لشراء حصة المقاول أو إم في شركتي سبيك وزنيت ولم يتم الموافقة على أي منهما من قبل هيئة واستكشاف وإنتاج النفط ووزارة النفط بسبب عدم قدرتهما الفنية والمالية على إدارة وتشغيل القطاع المذكور وفقاً للمادة 20 من اتفاقية المشاركة في الإنتاج.

ثالثاً: الشركات الوطنية تدير وتشغل القطاعات على النحو التالي:-

أ- شركة صافر تدير وتشغل قطاع 18

ب- شركة بترو مسيله تدير وتشغل القطاعات التالية:-

- قطاع 14 المسيلة

- قطاع 53 شرق سر

- قطاع 51 شرق الحجر

- قطاع 10 شرق شبوه

- قطاع 5 جنه

- قطاع 32(حواريم)

ج- الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية تشغل وتدير قطاع 4 غرب عياد



رابعاً: أن الشركات الوطنية لا توافي هيئة استكشاف وإنتاج النفط بالبيانات والمعلومات عن سير نشاطها مما جعل الهيئة مغيبة من أي بيانات او معلومات تخص هذه الشركات وهذا حسب المعلومات المقدمة من رئيس هيئة استكشاف إنتاج النفط.

خامساً: رأي رئيس هيئة استكشاف إنتاج النفط ان الشركات الوطنية غير كفؤه وأخفقت في تشغيل وتطوير القطاعات المسلمة لها.

سادساً: تبين للجنة من خلال ردود رئيس هيئة استكشاف وإنتاج النفط أن علاقة الهيئة مع الشركات الوطنية تكاد تكون منعدمة وهذا لا يخدم ولا يلبي المصلحة العامة ويتعارض مع القوانين واللوائح المنظمة للعلاقة بين الهيئة والشركات الوطنية.

توصيات اللجنة:

أولاً: إصلاح وتطوير أوضاع الشركات الوطنية (صافر- بئرو مسيله - الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية) وتصويب علاقاتها بوزارة النفط وهيئة استكشاف وإنتاج النفط وفقاً لقوانين وقرارات إنشائها بما يحقق المصلحة العامة ويؤدي الى تطوير عمل الشركات الوطنية واقتراح التعديلات القانونية المطلوبة إذا اقتضى الأمر ذلك.

ثانياً: الرقابة المستمرة والفعالة على أداء جميع الشركات العاملة في القطاع النفطي بغرض معالجة الاختلالات والقصور في وقت مبكر.

ثالثاً: تشكيل لجنة من مجلس النواب للوقوف على أوضاع الشركات الوطنية العاملة في القطاع النفطي وتقييم أدائها ورفع تقرير للمجلس بذلك.

هذا ما توصلت إليه اللجنة والله الموفق،،،

صخر احمد الوجيه

رئيس اللجنة

محمد صالح علي

مقرر اللجنة



الجمهورية العربية الفلسطينية
مجلس الوزراء
لجنة تقصي الحقائق

تقرير لجنة تقصي الحقائق حول عقد امتياز ميناء قشن في محافظة المهرة

31 يناير 2023م



المحترم

الاخ/ سلطان البركاني رئيس مجلس النواب

المحترمون

الاخوة / اعضاء هيئة رئاسة مجلس النواب

تحية طيبة وبعد

بناء على قراركم تاريخ 2023/1/15م بتشكيل لجنة تقصي الحقائق بشأن ما اثير حول عقد امتياز وانشاء وادارة وتشغيل واعادة تسليم ميناء بحري في مديرية قشن محافظة المهرة بنظام B.O.T برئاسة الاستاذ / صخر احمد الوجيه وعضوية كل من :

- 1- الاستاذ/ زكريا سعيد الزكري
- 2- الدكتور/ محمد صالح علي
- 3- الاستاذ/ سالم منصور حيدرة
- 4- المهندس/ علي حسين العنسي
- 5- ابو بكر علي مثنى القاضي سكرتير اللجنة

وذلك للنزول الميداني للتحقق بشأن ما اثير حول عقد امتياز ميناء قشن بمحافظة المهرة.

عقدت اللجنة البرلمانية الخاصة بتقصي الحقائق اول اجتماعاتها بالعاصمة المؤقتة عدن يوم الاحد الموافق 2023/1/22م برئاسة الاستاذ/ صخر احمد الوجيه وقررت اختيار الدكتور / محمد صالح علي مقررا للجنة ثم ناقشت اللجنة بشكل مسؤل وهادف خطة وتوجهات عملها وقرار برنامج العمل.

ومن اجل تسهيل عملها وجهت اللجنة عدد من الرسائل وهي:

- رسالتين الى الاخ /رئيس مجلس الوزراء بشأن امداد اللجنة بالنسخة النهائية المقررة بقرار مجلس الوزراء رقم (72) لعام 2022م بشأن الموافقة على عقد امتياز وانشاء ميناء بحري في مديرية قشن محافظة المهرة، كانت الرسالة الاولى برقم (3) تاريخ 2023/1/22م والرسالة الثانية رقم (6) تاريخ 2023/1/28م وهي تعقيب على الرسالة الاولى . ولم يتم الرد على الرسالتين.
- رسالة الى الاخ /وزير النقل رقم (1) تاريخ 2023/1/22م بشأن موعد اللقاء باللجنة والمحدد صباح يوم الثلاثاء الموافق 2023/1/24م في ديوان الوزارة
- رسالة الى الاخ /محافظ المهرة رقم (14) بتاريخ 2023/1/26م بشأن رأي السلطة بالمحافظة بخصوص عقد امتياز انشاء وادارة واعادة تسليم ميناء بحري بمديرية قشن محافظة المهرة.



اجتمعت اللجنة يوم الثلاثاء 2023/1/24م في مقر وزارة النقل بحضور الاخ د/ عبدالسلام صالح حميد وزير النقل وممثلي وزارتي النقل والشؤون القانونية على النحو التالي:-

- | | |
|--|-----------------------|
| نائب الوزير | 1- ناصر احمد الشريف |
| وكيل قطاع الموانئ والشؤون البحرية | 2- علي الصبحي |
| وكيل وزارة الشؤون القانونية | 3- فهمي نعمان |
| وكيل وزارة الشؤون القانونية | 4- محمد ناصر باصبري |
| مدير مكتب وزير النقل | 5- بسام احمد المفليحي |
| وكيل القطاع المالي والاداري بوزارة النقل | 6- د/ الخضر القفيش |
| مستشار وزير الشؤون القانونية | 7- د/ منير السقاف |
| عضو اللجنة | 8- وضاح اليمن الحريري |
| وكيل قطاع النقل الجوي | 9- م/ طارق عبده علي |

في بداية الاجتماع تحدث الاخ/ رئيس اللجنة موضحا مهام اللجنة فيما يخص وزارة النقل والمتمثل بما اثر حول انشاء ميناء قشن في المهرة شاكرا لقيادة الوزارة الاهتمام والترحيب باللجنة طالبا منهم الاجابة على الاسئلة التي اعدت بهذا الخصوص وهي كما يلي:-

اولا: ما مدة العقد الممنوحة لشركة اجهام للطاقة والتعدين؟ وهل المدة متوافقة مع قانون الموانئ البحرية؟

ثانيا: أ- ماهي العوائد المالية المتوقعة لرغد موارد الدولة من هذا المشروع؟

ب- ماهي العوائد الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة من انشاء وتشغيل المشروع؟

ثالثا: هل إنشاء هذا المشروع مخصص فقط من اجل تصدير الحجر الجيري او لتحقيق اهداف اقتصادية متعددة اخرى؟

من جانبه رحب الاخ/ وزير النقل بأعضاء اللجنة شاكرا لقيادة مجلس النواب على تشكيلها للجنة ونزولها الى وزارة النقل لأخذ المعلومات من مصادرها.

وقال ان زيارة لجنة تقصي الحقائق البرلمانية الى الوزارة تمثل فرصة كبيرة لنعرفكم على طبيعة أنشطة وزارة النقل وكذلك تزويدكم بالمعلومة الصحيحة حول الموضوع الذي كلفت به اللجنة، وهو موضوع انشاء اللسان البحري قشن والخاص بتصدير الحجر الجيري من المهرة .



وقد رد الاخ/ الوزير كتابيا على اسئلة اللجنة بما يلي :

اولاً : المدة الفعلية للعقد

• كما تعلمون ان عقود (BOT) قد عرفتها لجنة الامم المتحدة للقانون النموذجي (الاونسترال) : بانه شكل من تمويل المشاريع تمنح بمقتضاها الحكومة لفترة من الزمن احد الاتحادات المالية أو شركات ، امتياز لتنفيذ مشروع معين لبناء وتشغيل وادارة لعدد من السنوات تسترد تكاليف البناء وتحقق ارباح من تشغيل المشروع واستثماره تجارياً وفي نهاية مدة الامتياز يتم تسليم المشروع إلى الحكومة. ويعرفها كثير من فقهاء القانون : بانها عقود البناء والتشغيل والتسليم والتي تبرمها الدولة او احد مرافقها مع القطاع الخاص يتخذ شكل شركة لغرض بناء احد المرافق العامة ذات الطبيعة الاقتصادية على حساب هذه الشركة وقيامها مقابل ذلك لتشغيل هذه المرافق والحصول على عائد هذا التشغيل طوال مدة التعاقد وفي نهاية تلك المدة تسلم المرافق الى الجهة الحكومية المتعاقدة معها دون أي مقابل وخاليه من كافة الاعباء وبحالة جيده.

ومن خلال الرجوع إلى نص المادة (18) من دستور الجمهورية اليمنية والتي نصت (عقد الامتيازات المتعلقة باستغلال موارد الثروات الطبيعية والمرافق العامة لا يتم الا بقانون ويجوز أن يبين القانون الحالات محددة الاهمية التي يتم منح الامتيازات بشأنها الخ). وهو ما نص عليه القانون رقم (23) لسنة 2013م بشأن الموانئ البحرية في المادة رقم (7) الفقرة (د) والتي تنص (يجوز لسلطة الموانئ المختصة التعاقد مع القطاع الخاص بنظام (*) (B.O.T) (**) (B.O.O.T) بحسب طبيعة المشروع لإنشاء موانئ وتشغيلها لفترة محددة ونقل ملكيتها بعد ذلك لسلطة الموانئ المختصة بعد استكمال الدراسات الفنية والاقتصادية اللازمة وبعد موافقة مجلس الوزراء بناءً على اقتراح الوزير وترتبط مثل هذه العقود بأهمية وجود الدراسات الفنية والاقتصادية اللازمة للمشروع ونوع النشاط والغرض منه والتكلفة الاجمالية لقيمة المشروع وفترة استعادة العوائد والربح وهي اساس تحديد الفترة الزمنية لفترة العقد والتشغيل

• حيث تم احتساب فترة تشغيل الميناء خمسون عاماً تبدأ من دخول اول سفينة لتصدير الحجر الجيري يتم بعدها اعادة تسليم الميناء إلى مؤسسة موانئ البحر العربي اليمنية وطبقاً للممارسات العالمية المتبعة، حيث نصت الفقرة (د) من المادة (7) من القانون رقم (23) لسنة 2013م بشأن الموانئ البحرية .



• فان القيد الوحيد الذي تم النص عليه بخصوص مدة العقد في ان تكون محددة

بمعنى ان العقد لا يجوز ان يكون مؤبداً لان المشروع مملوك للمؤسسة ومن ثم لا يجوز ان يملكه القطاع الخاص فاذا وضعنا ما سبق في الاعتبار نجد ان قانون الموانئ البحرية رقم (23) لعام 2013م لم يقيد عقود (B.O.T) بأي قيد - بخلاف قيد عدم التأيد - وذلك إيماناً منه بتعذر وضع مبدأ عام بقيد مدة هذه العقود. فمدة هذه العقود يتم تحديدها بالرجوع إلى طبيعة وحجم المشروع ونشاطه وموقعه والمخاطر المتوقعة وكذا النفقات المخصصة لإنشاء وتنفيذه وإدارته بعد ذلك والرسوم التي ستكون للمستثمر.

• وبالنظر إلى الجدوى الاقتصادية التي قامت بها المؤسسة والوزارة لتصدير الاحجار لمدة خمسين عام فإن تكلفة رسوم الارشاد (\$3000) للسفينة، ورسوم اتعاب المرشدين (\$50.5) ورسوم الميناء (\$3206.4) والحوض (\$5000) وحق الإضاءة (\$1000) والمغادرة (\$36) ومتنوعه (\$0.1) عن كل سفينة بحيث يصل اجمال ما يتم تحصيله للسفينة (\$12293) وتم احتساب ذلك على اساس عدد الايام المتوقعة لشحن الباخرة (3) ايام، ومتوسط عدد البواخر في السنة (100) باخرة، كما أن الاحتساب تم وفقاً للإنتاج للسنة الخامسة والبالغ (5000.000) طن وحمولة السفينة (50000) طن، واجمالي حساب الدخل لخمسون عام (\$61.465.000) تخصم منها تكاليف التأمين والصيانة والتشغيل 20% بمبلغ اجمالي (\$15.366.250) ليصبح اجمالي صافي الدخل لخمسين عام هو (\$46.098.750)، ومن المتوقع زيادة الانتاج في الفترات اللاحقة وقد يصل المبلغ إلى 100 مليون دولار في نهاية الفترة

ثانيا - العوائد المالية والاقتصادية المتوقعة التي ستحصل عليها الدولة وتتمثل في الآتي:

1-العوائد المالية لمؤسسة موانئ البحر العربي:

أ- ايجار الأرض مع الرصيف سنوياً.

❖ الرصيف: المساحة الإجمالية للرصيف (18000) ثمانية عشر ألف متر مربع بإيجار (\$1) واحد دولار امريكي / متر مربع بما يساوي ثمانية عشر ألف دولار سنوياً، مع العلم ان الايجارات الحالية في ميناء المكلا (\$0.5) لكل متر مربع بالرغم أن ملكية الميناء تعود 100% للدولة.

❖ باقي مساحة الأرض المخصصة للمرحلة الأولى ويستحق عنها مبلغ سنوي مقطوع (\$30000). ثلاثون ألف دولار أمريكي، وذلك بحسب المخططات والرسومات



التصميمية وتحدد هذه المساحة عند استلام الأرض على الا تسري هذه القيم
الإجارية على المراحل اللاحقة للمشروع

ب- رسوم مقابل التداول تعادل (0.03) دولار أمريكي / طن والتي من المتوقع أن تبلغ
في السنة الرابعة اربعة ملايين ومائتان وخمسون الف طن بما يساوي (127.500) مانه
وسبعة وعشرون ألفاً وخمسمائة دولار وتتصاعد في السنوات اللاحقة بزيادة الانتاج
علماً بأنه في الوقت الراهن يتم تحصيل رسوم التداول للأحجار او الرخام من ميناء
المكلا لحاويات التصدير (0.03) دولار أمريكي/طن رغم أن الميناء ملك الدولة 100 %

ج- رسوم انتظار السفن على المخطاف والتي سيحصلها الملتزم لصالح المؤسسة مقابل
(10%)

د- بإمكان مؤسسة موانئ البحر العربي تقديم خدمات القطر والارشاد مقابل رسوم قد تصل
على كل سفينة إلى (\$10.000)

هـ- بإمكان مؤسسة موانئ البحر العربي استخدام الميناء لإدخال سفن بأحجام كبيرة اذا دعت
الحاجة لذلك.

2- العوائد الاقتصادية للدولة.

- تشغيل عمالة بعد فترة الانشاء تبلغ (286) عامل مباشر من مختلف التخصصات من عمالة
الانتاج ووظائف الدعم اللوجستي والوظائف الادارية والمحاسبية وسيتصاعد العدد لاحقاً من
خلال زيادة فترة الانتاج وكذلك ايجاد فرص عمل مؤقتة اثناء انشاء المشروع تقدر بنحو
(300) عامل كما انه سيكون هناك تشغيل للعمالة غير المباشرة قد تصل الى (5000) عامل في
فترات لاحقه .

- وتهدف الشركة بهذا المشروع وما يتبعه من مشروعات مكمله ومراحل لاحقة الى تشغيل
وتدريب العمالة ونقل التكنولوجيا والخبرات والتدريب المستمر للطواقم الفني والاداري من
اجل تطوير مهاراتهم ومعارفهم، كما أن هناك عوائد سوف تتحصل عليها المؤسسة من
الرسوم والتعريفات

- بما ان الميناء مخصص لتصدير الحجر الجيري فان العوائد ستترد البلاد بالعملة الصعبة
- تشجيع وجذب القطاع الخاص المحلي والأجنبي للاستثمار في التعدين والانشطة
الاقتصادية الاخرى واعادة ثقة المستثمر في الدولة في ظل الظروف الاستثنائية التي تعاني منها
البلاد.

- سيجد مشروع الميناء من الانشطة غير المشروعة كالتهريب للبضائع بأنواعها.



- سيساعد هذا المشروع في انشاء شركات خدمية لتزويد السفن بالوقود والمياه والغذاء والقطر والارشاد
- 3 -العوائد الاجتماعية للمحافظة:
- حماية مخططات اراضي الدولة ووقف الزحف العمراني العشوائي والسيطرة ونهب الأراضي في منطقة رأس شروين - قشن سيتوقف.
- تمهيد لمشاريع خدمية اجتماعية لأبناء المنطقة كبناء المدارس والمراكز الصحية ومشاريع المياه والكهرباء
- سيساهم هذا المشروع في انتقال المنطقة من منطقة ريفية إلى منطقة حضرية

ثالثا : الهدف من انشاء المشروع:

- يهدف المشروع لتصدير الحجر الجيري إلى الخارج فقط والعقد مقيد المستثمر بعدم دخول أي سفينة تجارية بغرض الاستيراد أو التصدير.

Signature

Signature



ملاحظات اللجنة على عقد امتياز وانشاء وإدارة وتشغيل وإعادة تسليم ميناء بحري في مديرية

قشن محافظة المهرة بنظام B.O.T

بعد استماع اللجنة الى الردود الشفهية من الأخوة في وزارة النقل والاطلاع على الردود الكتابية من وزير النقل واستلام اتفاقية عقد ميناء قشن في المهرة من الاخوة في وزارة الشؤون القانونية قامت اللجنة بدراسة العقد وتوصلت الى الملاحظات التالية:

1- الفقرة (1-2) ص ١١ والتي نصت (ونظرا للطبيعة الخاصة للمشروع والتكلفة المنظورة له فقد اتفق على انه في حالة إقامة اي مشروعات مماثلة او شبيهة في داخل مديرية قشن بمحافظة المهرة فانه سيقوم بعرضها اولا على الملتزم للقيام بها بالشروط التي سيتم الاتفاق عليها في حينه).

رأت اللجنة ان تضاف هذه العبارة إلى نهاية الفقرة (وفي حالة عدم قبوله يحق لمانح الالتزام عرضها على جهات اخرى)

ليصبح نص الفقرة :

ونظرا للطبيعة الخاصة للمشروع والتكلفة المنظورة له فقد اتفق على انه في حالة إقامة اي مشروعات مماثلة او شبيهة في داخل مديرية قشن بمحافظة المهرة فانه سيقوم بعرضها اولا على الملتزم للقيام بها بالشروط التي سيتم الاتفاق عليها في حينه وفي حالة عدم قبوله يحق لمانح الالتزام عرضها على جهات اخرى

2- الفقرة (2-4) في الاتفاقية

فيما يتعلق بفترة الامتياز الممنوحة للملتزم بموجب نص المادة 2-4 في الاتفاقية والمحدد بـ 50 عام قابلة للتجديد لفترة مماثلة بموافقة الطرفين .

فقد رأت اللجنة بان الفترة تناقض نص المادة 9-أ-7 من قانون الموانئ البحرية رقم 23 لعام 2013م والتي تحدد المدة الفعلية لعقد التشغيل بان لا تزيد عن 30 عام .

مع العلم بان مبرر الجانب الحكومي في اعتماد مدة الـ 50 عام بالاتفاقية بأنهم استندوا لنص المادة 7-د من قانون الموانئ والتي لم تحدد أي مدة

3- الفقرة (3-3) ص 14

تري اللجنة ان تلغى عبارة (والتي لن يمنع عنها الا لأسباب معقولة) من آخر الفقرة .

24

24



ليصبح نص الفقرة : (الغرض تمويل المشروع يجوز للملتزم استخدام أي من أصوله او وثائق التأمين كضمان لتوفير التمويل اللازم للمشروع والوفاء بالالتزامات لصالح جهات التمويل شريطة ان يظل لمانح الالتزام الاولوية الأولى فيما يتعلق بالوفاء بجميع مستحقاته المقررة بموجب هذا العقد ، وشريطة ان يتم مسبقا اخطار مانح الالتزام كتابيا بمثل هذه الاتفاقيات التمويلية بين الملتزم والجهات الممولة.

إذا كانت هذه الضمانات تتيح للجهات الممولة حق الحلول في المشروع فعلى الملتزم ان يضمن ان الجهات الممولة لن تمارس حق الحلول او تعيين بديل للمشغل الحالي للملتزم الا في حدود أحكام هذا العقد وطوال مدة سريانه وموافقة كتابية مسبقة من مانح الالتزام)

4- الفقرة (1-4) ص16

ترى اللجنة حذف العبارة (الافى أحوال سوء النية او الخطأ الجسيم من مانح الالتزام الى نهاية الفقرة)

ليصبح نص الفقرة (ان البيانات التي تم تقديمها عن المشروع بواسطة مانح الالتزام كانت بحسن نية ويقبل الملتزم منطقة الالتزام بوضعها الراهن (بما في ذلك ظروف التربة التحتية) بالكيفية التي عليها وحيثما وجدت ولن يقوم مانح الالتزام بإعطاء اي ضمان إلى الملتزم فيما يتعلق بحالة ارض ومنطقة المشروع برا وبحرا. ويجب على الملتزم ان يتأكد بشكل مستقل من أية تفاصيل وبيانات الارصاد الجوية والجيولوجية والظروف الأخرى المتعلقة بالمنطقة المخصصة لإنشاء المشروع.

وفي حالة ظهور اي خلل او تناقض او خطأ أو قصور في المعلومات المقدمة من قبل مانح الالتزام خلال فترة الالتزام، فلا يجوز الرجوع على مانح الالتزام ، ولن يكون مانح الالتزام مسئولا بأي حال من الأحوال عن أي خسارة او ضرر يلحق الملتزم نتيجة لأي من المعلومات المقدمة من قبل مانح الالتزام .

5- الفقرة (3-1-6) ص21 رأت اللجنة حذفها

6- الفقرة (3-1-10) ص33

رأت اللجنة ان يتم حذف العبارة (وإنما يكون له الحق في التعويض ان كان لذلك مقتضى)

جيد

ليصبح نص الفقرة:



إذا لم يقيم الملتزم بإزالة حالة الإخلال بانتهاء الفترة المحددة لذلك يتم تشكيل لجنة يرشح مانح الالتزام أحد أعضائها والملتزم يرشح عضواً آخر، على أن يجتمع هذان العضوان لكي يرشحا عضواً ثالثاً (رئيساً) لهذه اللجنة، لبحث الموقف واقتراح الحلول اللازمة لمعالجة المخالفة، فإن لم يتم تنفيذ هذه الحلول يجوز لمانح الالتزام إنهاء العقد ويقر الملتزم بعلمه بأنه في حالة إنهاء الالتزام أو انتهائه سوف يترتب عليه زوال أي حق مقرر له على أي جزء من منطقة الالتزام.

7-الفقرة (10-3) ص 36

رأت اللجنة إبقاء الفقرة كما هي بعد حذف عبارة (وتكون الأولوية للملتزم في الرجوع إلى المشروع فور انتهاء القوة القاهرة على أن يفصح الملتزم كتابة عن رغبته في الاستمرار في المشروع خلال مدة زمنية تقدر بـ 180 يوم من تاريخ إعلان انتهاء القوة القاهرة).

ليصبح نص الفقرة (إذا ما استحال على الملتزم أو أصبح غير قادر عملياً على تشغيل منطقة الالتزام نتيجة للقوة القاهرة واستمرارها لمدة تزيد عن عام كامل، حينئذ يجوز للملتزم إنهاء هذا العقد بموجب إخطار كتابي للطرف الآخر، على أنه يجوز للملتزم الحصول على التعويض متى كان له مقتضى عند إنهاء العقد وفقاً لأحكام هذا البند)

8-الفقرة (10-4-ج) ص 35

رأت اللجنة بقاء الفقرة كما هي مع حذف عبارة (كما لا يمس حق الملتزم في الحصول على التعويضات في الأحوال التي يحق له فيها ذلك)

ليصبح نص الفقرة :

يجب على الملتزم الحرص على عدم إخراج أي من المعدات الرئيسية الثابتة من منطقة الالتزام دون الموافقة الكتابية المسبقة من مانح الالتزام. فيما عدا المعدات التي تتحرك من وإلى منطقة الالتزام في حالة ظروف العمل الطبيعية ويجب على الملتزم الاستمرار في تقديم خدمات تداول الأحجار المعتادة قدر الإمكان.

يحق لمانح الالتزام أن يستحوذ على منطقة الالتزام وكافة أصول وتعاقبات الملتزم والأعمال الإنشائية ومعدات تداول الأحجار بما فيها ما تم تجهيزه بمعرفة الملتزم.

يعلم الملتزم أنه في تاريخ الانهاء يعتبر هذا العقد لاغياً ومنتهياً وتتوقف كافة حقوق الملتزم الحصرية على أي جزء من منطقة الالتزام المقررة له بموجب هذا العقد، علماً بأن هذا الانهاء لا يمس حقوق والتزامات الطرفين كما هي في تاريخ الانهاء.

24

25



9- الفقرة (2-12) ص 38 رأت اللجنة ان تحذف جملة (او اضراب وغير ذلك من اضرابات عمالية) ليصبح نص الفقرة:

(يقصد بعبارة القوة القاهرة في هذا العقد ما يحدث قضاءً وقدرًا أو أي تمرد أو عصيان أو شغب أو حرب أو حرائق أو فيضانات أو أوبئة أو أمراض أو أي سبب آخر ليس ناتجاً عن خطأ أو إهمال من جانب مانح الالتزام أو الملتزم سواء أكان مماثل أو مغاير لما سبق ذكره، بشرط أن يكون أي سبب من هذه الأسباب مما لا يستطيع مانح الالتزام والملتزم أو أي منهما السيطرة عليه في الحدود المعقولة.

استنتاجات اللجنة

- 1- اقامة مثل هذا المشروع في منطقة قشن سيسهم في تنمية المنطقة وازدهارها.
 - 2- تبين ان فهم وزارة النقل والحكومة للمادة المتعلقة لأقصى مدة لمثل هكذا مشاريع لا يتوافق مع نص المادة (9-أ-7) من القانون رقم 23-2013م بشأن الموانئ البحرية وانما يتوافق مع نص المادة (7-د) من نص القانون.
 - 3- ان الاتفاقية المتعلقة بتصدير الحجر الجيري تشمل مراحل تطويرية لعقود مستقبلية لاستخدام الميناء لأغراض تجارية على سبيل المثال لا للحصر (نقل البضائع وتداول الحاويات وتموين السفن وغير ذلك مما تنشأ لأجله الموانئ البحرية).
 - 4- تبين للجنة ان هيئة المساحة الجيولوجية قد منحت شركة اجهام ترخيص محجر بمساحة واحد كيلو متر مربع (1000000 متر مربع) لاستخراج الحجر الجيري في منطقة وادي ادنوت ونبيد، مديرية قشن مدته عشر سنوات ابتداء من تاريخ التوقيع يوم الاثنين الموافق 8 اغسطس 2022م.
 - 5- اتضح للجنة ان السلطة المحلية بالمحافظة متوافقة مع رأي وزارة النقل والحكومة معتبرة ان المشروع يخدم المجتمع المحلي في مديرية قشن محافظة المهرة وسيكون له اثر ايجابي على المستوى الاجتماعي والاقتصادي وتنمية المنطقة.
- الاخ رئيس واعضاء هيئة رئاسة المجلس:
- توصيكم اللجنة بمخاطبة الحكومة للعمل بالمقترحات المقدمة من اللجنة بشأن تعديل بعض مواد عقد الامتياز الواردة في هذا التقرير وبما يخدم المصلحة العامة.

هذا ما توصلت اليه اللجنة والله الموفق،،،

الاستاذ/ صخر احمد الوجيه

رئيس اللجنة

د/ محمد صالح علي

مقرر اللجنة